جامعة دمياط
كلية التربية
قسم أصول التربية

بحث بعنوان

رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر

مقدم من
أسماء محمود الكحكى
بإدارة المتابعة وتقويم الأداء بمديرية التربية والتعليم

إشــراف

الدكتور
محمد حسن جمعة
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

الدكتور
توفيق علي إسماعيل عيسوي
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٢ هـ – ٢٠٢٠ م

مقدمة :

لاشك أن الأزمة الاقتصادية المعاصرة من الأزمات التي تعتبر مهمة بكافة المقاييس، فلا نجد دولة أو مؤسسة أو أفراد في أي جزء من العالم لم يتأثر بها، ، لذا تزداد أهمية البحث لمعرفة أسباب هذه الأزمة الاقتصادية المعاصرة ومن ثم الوصول إلى معالجات لها. فنجد أن غالبية الدول النامية تعاني –من بينها مصر– من عدة مشاكل اقتصادية ومنها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حدة التدني في الدخول ومعدلات الفقر وخاصة في ظل التحولات الجذرية في استراتيجية التنمية ، و التي تستمد معالمها من الاقتصاد الحر. لذلك تظهر أهمية ترشيد الإنفاق العام لزيادة الإنتاجية والفاعلية، فيعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

فتقتضي الضرورة في هذا العصر الحصول على التخصصات المختلفة بدرجة عالية من الكفاءة وهذا ما دفع الحكومات والشعوب في جميع الدول للاهتمام بالتخطيط التعليمي نظرا لظروف العصر الذي تعيشه الدولة من حيث الحصول على أكبر عائد للتعليم من الناحية الكيفية أكثر منها من الناحية الكمية . ولا يستطيع مكابر أن ينكر ما يمر به التعليم في مصر– الآن وقبل أكثر من ثلاثة عقود– من أزمة ألمت بجميع مراحله من الابتدائية وحتى الجامعة، وهي أزمة اتفق الجميع مختصون ومسئولون علي صحة وجودها.

إن التعليم لم يعد خدمة استهلاكية أو مجرد معرفة ذهنية فقط بل هو استثمار في رأس المال البشرى فالإنفاق علي التعليم يساعد في الحصول علي مخرجات تنطوي علي مستوى عال من المهارات والقدرات والإمكانات ، لذا فالاستثمار في رأس المال البشرى من أهم أنواع الاستثمار والتمية البشرية ومن هنا ظهرت أهمية تمكين العنصر البشرى من القدرة علي استغلال الموارد الاقتصادية والتنموية الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي

علي العديد من جوانب تنمية المجتمع كارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١].

إن التخطيط للتعليم عملية اقتصادية . فبين التعليم واقتصادياته وشائج قربي وصلات رحم فمهما تنوعت أساليب إدارة التعليم ، فإن ثمة اتفاق في كثير من الدول علي أن يمول التعليم من المال العام ، ويصاحب ذلك بالتأكيد التخطيط للتعليم وربط التعليم بتخطيط القوي العاملة ، والتركيز علي العائد الاجتماعي للتعليم، ويضاف الالتزام المتزايد لدعم التعليم وتمويله وتكافؤ الفرص التعليمية ، وبخاصة لمن لا يستطيع تحمل تكاليفه . وهدا يعني أن الكثير من دول العالم تتحمل تكاليف التعليم وبخاصة التعليم الإلزامي علي الأقل في النواحي المتصلة بالمبني ، و بناء وصيانة، والتجهيزات ، وأجور المعلمين ومكافآتهم ، والكتب الدراسية لذا فيعتبر التعليم عملية استثمارية لأن له عائد اقتصادي حيث يسهم التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعد القوي البشرية اللازمة للمجالات المختلفة [٢].

ومن أهم التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية هو مدي توافر مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم بشكل مناسب لطالبيه كما ونوعا وخاصة في ظل التزايد المستمر في نفقات التعليم نتيجة لزيادة الطلب عليه والحاجة الملحة لتوفير الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة لتشكل بني تحتية بجودة عالية [٣] .

مشكلة الدراسة

إن مشكلة التمويل من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم وأكثرها إثارة للجدل ، فجميع دول العالم تهتم بهذه القضية لعدة أسباب :

١- ارتفاع تكاليف التعليم في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة .

٢- الطلب المتزايد لدي جميع المجتمعات للحصول علي المعارف والمهارات وحجم المتاح من الموارد المالية لدي المؤسسات التعليمية .

٣- زيادة الإنفاق في مجال التعليم بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية للسعي الدؤوب للتميز.

ووفقا لتقرير اليونسكو للعام٢٠١٨أن أقل البلدان نموا هي التي تحظي بمستويات منخفضة للتحصيل التعليمي بين أوساط رواد ورائدات الأعمال المبتدئين ، فنسبة من أكملوا مرحلة ما بعد التعليم الثانوي لا تتجاوز ١٢% بالمقارنة بنسبة ٣٦% في البلدان النامية الأخرى لكن ارتفاع عدد الشباب نسبيا بين رواد الأعمال في أقل البلدان نموا يوحي بإمكانية تزايد هذه النسبة بسرعة مع معدلات الالتحاق بالتعليم (٤).

ونجد أن هناك أزمة الإقبال الشديد على الالتحاق بالمدارس وخاصة المدارس الرسمية للغات بجميع المحافظات، حيث وصلت قوائم الانتظار في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ما يقرب من ٤٥ ألف طفل في محافظة القاهرة ومثلهم تقريباً في محافظة الجيزة، الأمر الذى اضطر مجلس المحافظين للموافقة على اقتراح بتحويل الدراسة في هذه المدارس بنظام تعدد الفترات، ورفع الكثافة إلى ٦٠ طالباً في بعض المدارس، وقد وجد أن هذه الإجراءات من شأنها تدمير العملية التعليمية بهذه المدارس، وأن رفع الكثافة، أو السماح بتعدد الفترات لا يمثل حلولاً تربوية (٥).

وكل التقارير الدولية في هذا الصدد تشير إلي أنه لا يمكن الجمع بين الزيادة في نسب الالتحاق بالتعليم مع المحافظة علي مستوي عال للجودة دون تبعات مالية باهظة ولذا ظهر اتجاه مشترك لدي دول العالم لإشراك المجتمع في تحمل قسط من تكاليف التعليم سواء في زيادة رسوم التدريس، أو بتمويل صناديق تدعم الطلاب أو المؤسسات التعليمية وذلك في إطار البحث عن موارد مالية إضافية خارج الموازنات الرسمية لمواجهة الطلب المتزايد علي التعليم ومع الضغط الكمي علي التعليم يبرز حجم الموازنات المالية

المخصصة للتعليم بالنسبة للنفقات العامة للدولة وصعوبة تخصيص موارد عامة إضافية للتعليم ومن هنا جاء البحث عن ترشيد النفقات المخصصة للتعليم لتفادى الهدر المالي والبحث عن موارد بديلة أو حلول تعليمية مبتكرة لتقليص المصروفات[٦]. ومن هنا يتضح أن التعليم يعاني من أزمة تمويل حقيقية ولابد من البحث عن بدائل للمساهمة في حلها.

واعتمادا على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :

١- ما الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر؟

٢- ما آليات تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وأهم المعوقات التي تواجهه؟

٣- ما الرؤية المقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف الدراسة: وتهدف الدراسة إلي:

١- التعرف علي الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم .

٢- التعرف علي مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر .

٣- التعرف علي البدائل المقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي

أهمية الدراسة: وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١- تعالج موضوعا هاما ألا وهو تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر خاصة في الظروف الاقتصادية الراهنة.

٢- الحاجة إلي توجيه التعليم قبل الجامعي في مصر إلي مصادر بديلة غير تقليدية للتمويل لمواكبة التطورات المحلية والعالمية.

٣- الحاجة لوجود مرجعية للقائمين علي التعليم قبل الجامعي يمكن من خلالها الاستفادة من تنوع مصادر تمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

٤- لفت نظر القائمين علي مؤسسات التعليم قبل الجامعي لوجود حلول جديدة للتمويل وصولا لحل المشكلات المالية التي تواجهها.

٥- أهمية التمويل كمدخل مهم لتطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي لرفع كفاءة تلك المؤسسات وقدرتها علي الوفاء بمتطلباتها من بدائل التمويل المختلفة

الإطار النظري للبحث:

أولا : الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم قبل الجامعي:

تمويل التعليم :

يعتبر النظام التعليمي من أهم أنظمة المجتمع وأكثرها تأثيرًا على حاضره ومستقبله، ورغم إدراك الجميع لهذه الأهمية وحديثهم المستمر عن تطوير التعليم، وإصلاح ما به من خلل، وتجاوز مشكلاته، إلا أن الأنظمة التعليمية العربية على وجه الخصوص ما زالت في الخطوات الأولى نحو تحقيق أهدافها المرجوة منها بكفاءة وفعالية، وبالشكل الذي يتوافق مع تطلعات المجتمع وآماله لصناعة مواطن صالح واع منتج. وبما أن تمويل التعليم هو من أهم أركان العملية التعليمية، لذا لم يغفل التربويون والمخططون في العالم هذا المجال.

مفهوم التمويل:

التمويل لغة : مال – مولا– ومؤلا: كثر ماله ، وتعنى (موله): قدم له ما يحتاجه من مال . و(المال)كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع ، أو عروض تجارة ، أو نقود ، ويقال مال الرجل : أي ذو مال . (الممول) من ينفق على عمل ما [٧].

التمويل اصطلاحا: و يعرف التمويل بأنه" مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية"[٨].

ويعرف أيضاً بأنه " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض "[٩].

مفهوم تمويل التعليم Educational Finance:

اصطلاحا يشير إلى المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية وإنفاقها في التعليم وإدارة الشئون المالية في المدارس والمعاهد. (١٠)

تمويل التعليم هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة (١١).

مفهوم التعليم قبل الجامعي Pre- university Education:

اصطلاحا : يشير إلى مراحل التعليم المختلفة التي تتم في فترة سابقة على التحاق الأفراد بالتعليم العالي أو الجامعي ويطلق هذا المصطلح على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بمختلف أنواعه (١٢).

ثانيا : آليات تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وأهم المعوقات التي تواجهه:

التعليم أصبح ركيزة أساسية لبناء الإنسان، والذي بدوره يمثّل هدف أية آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فالتعليم لم يعد خدمة اجتماعية. وتتنوع مصادر تمويل التعليم. **وتعرف مصادر تمويل التعليم علي أنها** :"هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي أما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية ".

وتتمثل **مصادر التمويل في التعليم العام**(١٣):

أ- **المصادر الحكومية** :وهي جملة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للتعليم حيث تقوم الحكومات بأغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق

على التعليم بجميع فروعه ومستوياته والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الأساسية .

ب- **المصادر غير الحكومية :**وهو ما يتوفر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة ويتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتيسيرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد :

١) **الرسوم الدراسية** وهى ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية من الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها وغالبا ما تكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من نسبة الإنفاق علي التعليم .

٢) **المساعدات الدولية :**وذلك من خلال المنح الدولية فهناك الكثير من الدول المتقدمة التي تقدم منح دراسية لمعظم الدول النامية وتشكل المنح مصدرا من اهم المصادر في برامج المساعدات التي تقدم في القطاع التعليمي ،**ومن المنظمات التي تمول وتقدم خدمات تعليمية:** المانحون الثنائيون ، المانحون متعددو الأطراف ، والأمم المتحدة ،والبنك الدولي ، المبادرات العالمية للتعليم ، والمانحون من القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

وتتم من خلال آليات استراتيجية وتمويلية وتدعم هذه الآليات نظريا الخطط والاستراتيجيات الإنمائية للبلد المعني بشكل مباشر . كما تحكمها السياسة الوطنية والأطر المؤسسية المشتركة . (١٤)

٣) **القروض :**تعرف القروض بأنها إمداد المنظمة المقترضة برأس المال في مقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات ، وقد تصل إلي خمس أو عشر سنوات وقد يكزن للقروض مدة محددة بفائدة معينة. وتعد أحد أهم المصادر الهامة لتمويل التعليم . إلا أنه يؤخذ عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم أن الدولة المقترضة تتحمل أعباء سدادها وفوائدها ، الأمر الذى يتطلب من الدولة تقييم الموقف بطريقة

علمية بين أعباء القروض والفوائد التي تجنيها من وراء هذه القروض [١٥] وتتنوع هذه القروض فمنها :

- قروض تستخدم لاستثمارات قطاعية.
- قروض تمنح لتصحيح البناء التعليمي.
- قروض تمنح لتصحيح الاستثمارات القطاعية.
- قروض تتناول الجوانب السابقة مجتمعة.

ويوجد الكثير من الاعتراضات الموجهة لهذا المصدر ولكن تلك القروض التي تمنح للتعليم المصري يمكن الاستفادة منها وفق مجموعة من الاشتراطات والأسس التي يمكن أن تقود التعليم من خلال تلك القروض إلى واقع جيد مساير لمتطلبات العصر وتحديات العولمة وتجلياتها وأهم هذه الضوابط [١٦]:

- أن تكون هذه القروض محددة الهوية، ومحددة المصدر، ومحددة المقدار
- أن تكون بنود إنفاقها معلنة بكل شفافية وحيادية وأن تكون في اطار من المحاسبية والمساءلة القانونية والأخلاقية .
- أن تكون تلك القروض بعيدة كل البعد عن المجال السياسي أو الديني أو الثقافي وألا تكون حجر عثرة يدمر الأمة.
- أن تكون موجهة إلى مصارفها المناسبة وأن توظف توظيفا جيدا بعيدا عن الشبهات أن تتولى مسئولية إنفاق أموال هذه القروض أناس شرفاء مشهود لهم بالنزاهة والشرف ، وأن تتولي الجهات المانحة هي الأخرى سلطة متابعة إنفاق هذه الأموال ، وأن تكون لها حرية منع إنفاقها في حال وجهت هذه القروض لجهات أخرى غير متفق عليها في اطار يحفظ للجهات المانحة سلطتها في متابعة الغايات التي من أجلها منحت القرض، ويحفظ في الوقت نفسه للدولة سلطتها وسيادتها على المؤسسات .

٤) مساهمة المؤسسات المجتمعية:

إن توسيع المشاركة المجتمعية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به هو مؤشر يقودنا نحو تطوير التعليم وتوطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العلمية نحو آفاق جديدة للتقدم بحثا عن غد أفضل للتعليم المصري ، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد مجتمعنا في المشاركة الفعالة في جهود إصلاح التعليم وزيادة فاعلية العملية التعليمية عموما

ويمكن تعريف "مؤسسات المجتمع المدني" [١٧] :بأنها هي جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض محددة ، منها ما هو سياسي كالأحزاب السياسية ، وما هو نقابي كالنقابات المهنية ، ومنها ما هو اجتماعي تنموي كالجمعيات الأهلية ، وهى في سبيل تحقيق أهدافها تقدر قيمة التعددية والحرية الفردية وتحترم أيضا الحاجات الإنسانية للمجتمع المحلي والرؤي المشتركة للصالح العام.

وتهدف مؤسسات المجتمع المدني إلي إقامة علاقات وثيقة مع المدرسة في اطار الشراكة المجتمعية لتحقيق الأهداف التالية [١٨] :

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تحمل مسئولية مساعدة المعلمين علي تحسين جودة المنتج التعليمي.
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع .
- توفير الدعم المادي للمدارس في صوره المختلفة.

كما أن مؤسسات المجتمع المدنى بما تملكه من كوادر وطاقات وإمكانات قادرة بالتعاون مع الدولة على أن تساهم بفاعلية في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به وبمكوناته فكرا

ومنهجا وسلوكا ، وتكوينا للشخصيات وتنمية للمهارات وإكسابا للعلوم وتفاعلا مع الآخرين بمنهجية ومنطقية . ومؤسسات المجتمع المدنى قادرة علي أن تساهم في إصلاح التعليم المصري كمساهم وكرقيب وكمشارك لأجهزة الدولة المعنية بذلك في إطار من الثقة والود والاحترام المتبادل [١٩].

٥) **التمويل الشعبي** : وقد أوصت بعض المؤتمرات القومية في مجالات التعليم على ضرورة تشجيع رجال الأعمال علي الإسهام في تمويل التعليم ، سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم ، أو المساهمة في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس أو تقييم أراضي فضاء للبناء ،أو من خلال صندوق قومي للاستثمار في التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم ، أو من خلال تشكيل مجالس أمناء المدارس يكون أعضائها من القادرين الذين يسهمون في توفير متطلبات العملية التعليمية علي نفقتهم الخاصة ، وكذلك تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تستهدف إنشاء مدارس التعليم الابتدائي وغيره من المراحل التعليمية ، بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد في القرية أو الحى ، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومي والخاص [٢٠]

وبناء علي العرض السابق لمصادر تمويل التعليم وجد أنها قد تنوعت ما بين مصادر حكومية ومصادر غير حكومية وذلك للمساهمة في سد الاحتياجات التمويلية اللازمة للتعليم قبل الجامعي المصري ولأن التعليم كأي نشاط مجتمعي يحتاج إلى التمويل باعتباره أحد مدخلاته الرئيسية لتحقيق التنمية . فإنه بدون التمويل يتعذر توظيف المدخلات البشرية والمادية والتنظيمية والمناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة لها لتحقيق أهداف النظام التعليمي. ويمكن تحديد ملامح أزمة تمويل منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر وما يصاحبها **من مشكلات** من خلال :

١- **الإخفاق في تحقيق التكافؤ في توزيع الموارد المالية**[٢١]:وتتضمن الكثير من جوانب الإخفاق حتي تحقيق التكافؤ في الإنفاق التعليمي لصالح التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني علي حساب التعليم الابتدائي والإعدادي وكذلك الحضر علي حساب الريف والمناطق النائية منه ولصالح الذكور علي الإناث والفقراء منهم خاصة .

٢- **ارتفاع متوسط تكلفة الطالب** :لقد ترك التضخم المالي آثارا سلبية علي النفقات الحكومية الجارية في قطاع التعليم مما كان له انعكاس علي الإنفاق الجاري وذلك بزيادة النفقات علي كل تلميذ وصحب ذلك التزايد تزايد الإنفاق الجاري في الإدارة التعليمية ورواتب المعلمين وصيانة الأبنية التعليمية والتجهيزات المصاحبة لها.

٣- **قصور الإنفاق التعليمي دون تحقيق النتائج المرجوة منه:** وهذا يرجع إلي قصور معايير الجودة ومواكبة التعليم لمتغيرات العصر ومن ثم بعد المخرجات التعليمية عن متطلبات سوق العمل عن متطلبات العمل ، بجانب الافتقار للبعد التطبيقي للنظرية التعليمية وتدني مستويات الإشراف والمتابعة وضعف مستويات الضبط والتوجه والإرشاد.

٤- **حاجة النظام التعليمي لترشيد الإنفاق** :وذلك بما لا يؤثر علي النظام التعليمي سلبا علي المستوى الكيفي . حيث يختلف التعليم عن الوحدات الإنتاجية الهادفة للربح من حيث النفقات الحكومية وذلك في كون التعليم يبدأ أولا بتحديد النفقات المطلوبة ثم البحث عن مصادر تمويل هذه النفقات أما الوحدات الهادفة للربح فإنها تحدد الإيرادات المتوقعة ثم تحدد النفقات اللازمة.

٥- **عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات إصلاح التعليم وتجويده:** مؤسسات التعليم قبل الجامعي موارد مالية عالية حتي تحقق أهدافها بكفاءة حيث تتزايد سنة بعد أخرى لتتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير وصيانة المعامل والفصول بها ولا توجد الموارد المالية الكافية وذلك لضخامة الاستثمارات المالية التي

يتطلبها التعليم قبل الجامعي رغم الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي إلا أنها لا تكفي لإصلاح التعليم الإصلاح الحقيقي.

٦- **ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم قبل الجامعي**[٢٢]:إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ضعيفا وبالتالي فإن تمويل التعليم قبل الجامعي ما زال معتمداً علي مصدر أساسي للتمويل ، علي عكس البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دوراً هاماً ومن العوامل التي تساعد علي ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما يمكن الكثيرين من تغطية تعليم أبنائهم ، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية .

ثالثا: رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر

إن التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الموارد البشرية، لذا فإن الاستثمار المنشود هو الاستثمار في القوى البشرية عن طريق الإعداد الجيد لقوة العمل المدربة لمواكبة العصر والوصول للتنافسية العالمية.

أ- <u>الأهداف العامة للرؤية المقترحة:</u>

١- توفير المناخ الذي يساعد علي تحقيق العدالة التعليمية

٢- تقديم الدعم اللازم لموارد الدولة المتاحة .

٣- البحث عن موارد إضافية وتوظيفها بما يرفع كفاءة المخرجات التعليمية.

٤- توظيف مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر بما يساعد علي تطويره.

٥- تقليل الهدر والتشجيع علي الاستثمار في التعليم.

ب- **الأسس والمنطلقات للرؤية المقترحة:**

١- الحق في التعليم حق ثابت لكل مواطن كما كفله له الدستور.
٢- تحقيق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية لكل مواطن.
٣- تخفيف العبء من علي عاتق الدولة بتقديم الدعم اللازم لموارد الدولة المتاحة.
٤- التعليم مسئولية الدولة وفقا لأيدولوجيتها وثقافتها وسياستها العامة .
٥- البحث عن موارد تمويلية جديدة لرفع كفاءة المخرجات التعليمية.
٦- تقليل الهدر والتشجيع علي الاستثمار في التعليم.
٧- العدالة في التعليم للجميع بما يقتضي توفير الفرص والجودة في آن واحد.

ج- **الآليات المقترحة لتنفيذ الرؤية :**

يظهر بوضوح أن مشكلة التعليم قبل الجامعي تكمن في تمويله نظرا لقلة الموارد الملية المتاحة وانخفاض المستوى الاقتصادي مما أدي إلي ضعف قدرة الدولة علي تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية حيث من الصعب لبلد أن تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل علي حساب خزانة الدولة وحدها ولذلك ظهرت اتجاهات للبحث عن بدائل تمويلية جديدة ، ومنها:

١- **دعم التمويل الحكومي:**إن التمويل الحكومي في مصر بصفة عامة والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة المصدر الأساسي لتمويل التعليم نتيجة التزام مصر بمبدأ مجانية التعليم التي كفلها الدستور وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية. **وذلك بتمويل التعليم من خلال الصناديق الخاصة وتشمل ما يلي** [٢٣]:

- **صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية:**

ويعد أحد الدعائم الحتمية لاستراتيجية التعليم قبل الجامعي في مصر ، بدأ هذا المشروع عام ١٩٨٩ويستهدف دعم وتمويل المشروعات التعليمية وتشمل إقامة المدارس وتجهيزها

وصيانتها وترميمها ويساهم الصندوق بنسبة ٣.% من ميزانية الحكومة وقد تحددت سياسة الصندوق في محورين هما:

الأول: أن التعليم استثمار إنتاجي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: التعليم مجاني في كل مؤسسات الدولة كمبدأ دستوري يجب العمل به واحترامه.

- **صندوق دعم وضمان التزامات المدارس الخاصة بمصروفات:** يتم إنشاؤه بناء

علي القرار الوزاري رقم ٢٧١ لعام ١٩٨٧ ومصدر تمويله كالتالي:

- ❖ اشتراك قدره ١% من المصروفات المدرسية لكل مدرسة.
- ❖ الإعانات والهبات والتبرعات من الأفراد أو الهيئات.
- ❖ الاعتمادات التي يتم تخصيصها من الموازنة العامة.

وتستخدم موارده في المساهمة في بناء المدارس الرسمية والفصول الدراسية وتحسين الأداء للخدمة التعليمية، وتكون عملية التصرف في الصندوق من خلال الوزير واللجنة المركزية للتعليم الخاص.

٢- **<u>استخدام وسائل تمويلية حديثة</u>** :إن من أولويات الإصلاح التعليمي هو التمويل لتحقيق الكفاءة مع الخضوع للمساءلة ، ولن يتأتى إصلاح نظام التمويل إلا بظهور القطاع الخاص ومشاركته في التمويل لتشجيع التنافسية وتحسين الكفاءة وتغيير الدور الحكومي ليكون المسئول عن الأطر التنظيمية التي تحمي الفقراء ووضع الأطر القانونية لدعم مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمة التعليمية وقد زاد الوعي بين أفراد المجتمع بأن الخدمة المقدمة ليست علي المستوي المطلوب وظهرت العديد من أشكال المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فقامت العديد من الحكومات بتأجير المدارس للشركات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني لإدارتها كما ظهرت فكرة تمويل المدارس عن طريق نظام البناء والتشغيل والنقل والذي

بمقتضاه تتولي مؤسسات القطاع الخاص بناء مدارس تقوم بإدارتها وتشغيلها بموجب عقد امتياز لسنوات عدة ثم يتم إعادة ملكيتها للحكومات مرة أخرى[٢٤].

وسنتناول نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT) كأحد وسائل التمويل الحديثة.

ولقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) عقود ال BOT بأنها شكل من أشكال تمويل المشاريع التي تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية يسمي – بشركة المشروع – امتيازا لتنفيذ مشروع معين علي أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا علي أن تنتقل ملكية المشروع إلي الحكومة بعد نهاية الامتياز[٢٥].

المبررات والمنطلقات الأساسية للتوجه لنظام البناء والتشغيل والنقل(BOT):

أ- قبول فكرة مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة وتدعيمها من خلال الدساتير حديثا فلا توجد مشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العامة مخالفة للدستور فالمشاركة مع القطاع الخاص من القيم التي يدعو لها الدستور.

ب- علي الدول أن توفر خدمات البنية التحتية من طرق ومواصلات وخدمات تعليمية وصحية لمواجهة التغيرات الاقتصادية علي الصعيدين العالمي والمحلي[٢٦].

ج- يعد نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT)قارب النجاة عند عجز الدولة عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة للمشاريع للحفاظ علي الخدمات الأساسية حيث يمكن الدولة من التوسع في مشاريع البنية التحتية وتحسينها عن طريق استثمار الموارد المختلفة من خارج اعتمادات الموازنة والتزامات الدولة من الديون الداخلية.

د- تنفذ الدولة مشاريع البنية التحتية بشكل أكثر فائدة وأقل كفاءة بواسطة مختصين كالمديرين الفنيين والمشرفين وأصحاب الكفاءات الفنية العالمية.

هـ- إدخال أحدث التكنولوجيات الجديدة في القطاع العام وانتشارها في سائر القطاعات الأخرى.

و- القطاع الخاص أصبح قادرا علي المشاركة الإيجابية في عمليات التنمية ولابد من ترسيخ هذا المفهوم مع كثرة التحديات التي تواجهها مشاريع البنية التحتية وخاصة مع التطور التكنولوجي .

خامسا :أطراف عقود الBOT:

الدولة المضيفة، شركة المشروع :وتتمثل في (المقاول الأصلي ، المقاول من الباطن، الممولون ، موردو المعدات ، شركة التشغيل والصيانة)،الخبراء والاستشاريين .

سادسا: مميزات نظام B.O.T[٢٧]:

- يمكن منح امتياز فيما يتعلق بالأصول الموجودة، أو إحدى المرافق القائمة، أو لإعادة التأهيل وتوسيع نطاق الأصول الموجودة على نطاق واسع (يطلق عليه امتياز).
- عادة ما يكون الامتياز لمدة تتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ عامًا (أي فترة طويلة بما يكفي على الأقل لاستهلاك الاستثمارات الأولية الرئيسية بالكامل).
- تقع ملكية الأصول عادةً على عاتق الجهة المانحة، وجميع الحقوق فيما يتعلق بتلك الموجودات تعود إلى السلطة المانحة في نهاية الامتياز.
- عادة ما يكون الجمهور العام هو العميل والمصدر الرئيسي لإيرادات صاحب الامتياز.
- كثيرا ما يكون صاحب الامتياز يدير الأصول القائمة منذ بداية الامتياز وبالتالي سيكون هناك تدفق نقدي فوري متاح لدفع صاحب الامتياز للاستثمار فى المشروعات الخدمية .

- بخلاف العديد من عقود الإدارة ، تركز الامتيازات على المخرجات – أي تقديم الخدمة وفقًا لمعايير الأداء.

سابعا: عيوب نظام ال BOT[٢٨]:

- **الإضرار بالعملة الوطنية** :استخدام هذا النظام إلي استيراد الأجهزة والمعدات من الخارج مما يؤدي إلي يزيد الطلب علي العملة الأجنبية.
- **سريان العقود لمدة طويلة** : لا يخلو طول مدة التعاقد من مخاطر تقييد الحريات لتعاقب السلطات

ويمكن التغلب علي هذه العيوب من خلال عمل المشرعين علي تحديد أقصى مدة لهذه العقود مثل القانون المصري الذي حدد ألا تزيد عن ٩٩ سنة في المادة رقم (٦٧) لعام ٢٠١٠وكذلك المشرع العراقي حدده بألا تزيد عن ٥٠عام بالمادة ١٠ من قانون الاستثمار لعم ٢٠٠٦ ، ومن خلال الإلزام بأن تتم جميع المعاملات بالعملة الوطنية .

٣- **<u>دعم دور المجتمع المدني في التمويل</u>**: وهو ما يقدمه المجتمع من خلال مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإسهامات العينية والمادية لدعم العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي ومنها[٢٩] :

- التمويل المباشر: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء علي الشركات أو المواطنين.
- التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية أو المباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.
- التطوع في الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة.
- المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية.

٤- **<u>ترشيد الإنفاق</u>**: إن توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية يمثل تحديا لكثير من دول العالم لذا قفد تبنت العديد من الدول وخاصة الدول النامية استراتيجيات لتقليل

تكلفة المشاريع في القطاعات المختلفة عن طريق ترشيد الإنفاق فإن سياسات ترشيد الإنفاق تمثل إحدى الوسائل لمواجهة التحديات الاقتصادية .

يعد عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة وكلما استطعنا تخفيض هذا العجز إلى أقصي الحدود الممكنة كلما كان ذلك توجيهاُ نحو المسار الصحيح لإصلاح المالية العامة للدولة ، و يشير ببساطة إلى المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً علي النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود ،و يجب أن يتم في إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل يهدف للسيطرة علي العجز في الموازنة العامة للدولة وإن أداء الخدمات حق أصيل للمواطن المصري قبل الدولة ، فينبغي تحسينها حتى تؤتي ثمارها وتحقق الأهداف المرجوة منها . والإنفاق العام يتعين أن ينظر إليه من حيث مدي مساهمته في رفع معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ولذلك ينبغي أن مراعاة ما يأتي [٣٠]:

أ- قصر الإنفاق علي النفقة الفعالة وهي تلك التي ترتبط بأهداف كمية وعينية وتقاس نتائجها بمعايير الكفاءة والأداء وبالتالي لا ينبغي أن ينظر للأمر علي أنه مجرد حجم الاعتمادات مالية وإنما لما يحققه أداء كل جنيه ينفق من هذه الاعتمادات ، ولا شك أن الإعداد والاستعداد لذلك هو البداية الحقيقية لتطبيق موازنة البرامج والأداء .

ب- الاهتمام بالصيانة كأحد المقومات الأساسية للحفاظ علي أصول المجتمع وثروته القومية ، والمحافظة علي الأصول وصيانتها يسير جنبا إلى جنب مع الإنفاق علي الاستثمارات الجديدة ، حيث لا معني حقيقي لاستثمارات لا تجد من يحافظ عليها أو يرفع من كفاءتها وزيادة قدرتها الإنتاجية .

ج- إن طلب الاعتمادات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ؛ ينبغي أن يواكبه دراسات جدوى اقتصادية حقيقية لهذه المشروعات وكذلك برامج تمويلية توضح مقدرة هذه المشروعات علي سداد أعباء تمويلها وتحديد العائد الاقتصادي والاجتماعي المناسب لها .

د- إن تحديث أدوات إعداد الموازنة العامة للدولة بات أمراً حتميا ، وأن إدخال نظم الحاسبات الآلية في إعداد الموازنة هو أمر أصبحت تمليه مفردات العصر ، وعلينا أن نطور أنفسنا وأن يتم وضع تقديرات إنفاق الموازنة من خلال أنظمة حواسب متطورة تساعد كثيراً علي متابعة استخدام الاعتمادات والتأكيد من جديتها .

٥- تشجيع المدارس الأهلية:

يشهد النظام التعليمي تطوراً هاماً في مختلف الجوانب، من حيث الكم والنوع. وفي إطار رؤية ٢٠٣٠، تسعى الحكومة إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها توفير التعليم النوعي للجميع، ورفع جودة العملية التعليمية وتطويرها، ويتولى أولياء الأمور في مهمة البحث عن المدرسة المناسبة لأبنائهم من أجل الحصول على أفضل فرصة تعليمية بما يتناسب مع إمكانيات المالية للأسرة. حيث يحاولون معرفة الفرق بين المدارس الأهلية والحكومية في ظل النظام التعليمي المدرسي ففي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ عدد المدارس الحكومية ٤٧٩٧٢ وعدد المدارس الأهلية ٨٥٩٧ [٣١]. ، وتبذل الحكومة جهداً كبيراً من أجل تطوير قطاع التعليم، فيجب تسهيل عملية الحصول على القروض للمؤسسات التعليمية الراغبة بافتتاح مدارس أهلية في مصر مع وضع الضمانات اللازمة والمتابعة المستمرة لهذه المؤسسات التعليمية. وتكون المؤسسة التعليمية المالكة للمدرسة الأهلية مسؤولة أمام الجهات المعنية عن سير العملية التعليمية في المدرسة. وبذلك نرى بأن المدارس الأهلية تعتبر شريكاً هاماً للمدارس الحكومية في تطوير العملية التعليمية في مصر، فالعلاقة بينها هي علاقة شراكة وتكامل. حيث يجب الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم لما له من عوائد مهمة على تطوير نظام التعليم ورفع جودته.

المراجع:

١) أمل عبد الوهاب الصالح ،منيرة خالد الهيلم: **واقع التمويل الذاتي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره** ، مجلة العلوم التربوية ،ع١ ، ج١ ، يناير ٢٠١٧ ، جامعة الملك سعود ، الملكة العربية السعودية ، ص١٧٧

٢) أحمد إسماعيل حجي: **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي** ، دار الفكر العربي، ص ٢٠٩ ، ط١ ، ٢٠٠٢

٣) أحمد ابراهيم الخطيب : **نموذج مقترح لحل صعوبات التمويل في الجامعات الرسمية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الأهلية** ،المجلة المصرية للدراسات التجارية مج ٣٤،ع٣، جامعة المنصورة ،كلية التجارة ،٢٠١٠، ص٢٣٧.

٤) مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية (الأونكتاد) : **تقرير أقل البلدان نموا ٢٠١٨** ،ص٧
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldcr2018_ar.pdf

٥) الهلالي الهلالي الشربيني : **الاستثمار في التعليم بنظام PPP**(٣/٣) ، الوطن ، الأحد،٢٢مارس٢٠٢٠
https://www.elwatannews.com/news/details/4610879

٦) نورالدين الدقي: **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي** ، الوثيقة الرئيسة للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين علي التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ،الإسكندرية ،٢٥ ديسمبر ٢٠١٥.

٧) معجم الوسيط : ١٩٧٧، الجزء٢ ، ص ٧٨٩٢.

٨) الأمم المتحدة : **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩١

٩) رفعت عزوز، طارق عبدالرءوف محمد عامر : **اقتصاديات وتمويل التعليم ،مفهومه ،اسسه ،أهميته**، ط٢، طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠٠٩، ص٣٤

١٠) فاروق عبده فلية ، احمد عبد الفتاح الزكى : **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا** ، دار الوفاء ، الإسكندرية،٢٠٠٤،ص١٣٠.

١١) طارق عبد الرءوف محمد عامر : **تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)**، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، ٢٠٠٦.

١٢) فاروق عبده فلية ، احمد عبد الفتاح الزكى : **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا** ، مرجع سابق ، ص١١٥.

١٣) عبدالله العيسى، عبدالمجيد أبا الخيل : **تمويل التعليم (العام – العالي)**،رسالة ماجستير موازى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية إدارة وتخطيط تربوي ،**٢٠١٥**، ص٤.

١٤) علي صالح جوهر، ميادة فوزي الباسل : **الاستثمار الأمثل فى تمويل التعليم** ، مرجع سابق ، ص١١٧.

١٥) أحمد محمد جابر أحمد : توظيف مصادر تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق العدالة التعليمية " دراسة مستقبلية "، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة دمياط ،كلية التربية ،٢٠١٦.

١٦) علي صالح جوهر، ميادة فوزي الباسل : الاستثمار الأمثل فى تمويل التعليم ، مرجع سابق صص٢٥ :٢٦.

١٧) علي صالح جوهر ، محمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم "قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى"، المكتبية المصرية ، ط ١، ص ٣١ ، ٢٠١٠

١٨) شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان : واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية ، ع ١٤، جامعة بورسعيد ، يونيو ٢٠١٣.

١٩) علي صالح جوهر ، محمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم "قراءة فى الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني ، مرجع السابق ، ص ص ٣٠٧ :٣١٠

٢٠) أمل عادل طه البهائي : دراسة لواقع أداء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في المرحلة الابتدائية بمحافظة بورسعيد ، مجلة كلية التربية ع٩، ج٢، جامعة بورسعيد ، يناير ٢٠١١، ص ص ٤٨٢: ٤٨٣.

٢١) أيمن عايد محمد ممدوح : مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ،كلية التربية ، جامعة المدينة العالمية شاه علم ، ماليزيا ،٢٠٠٨

٢٢) Ayman.aied@meduiu.ediu my

٢٣) جمال علي الدهشان : توجهات استراتيجية في التعليم –تحديات المستقبل ، المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس "نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر، ورقة بحثية ، ٢٠١٦

٢٤) رانيا السيد البيومي : واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر ، مجلة كلية التربية ، ع ٢٢ ، جامعة بورسعيد ،٢٠١٧،،ص٨٧٠

٢٥) علي صالح جوهر ، محمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم ، مرجع سابق، ص ص٣٧٦:٣٧٥

٢٦) Concessions, Build-Operate-Transfer (BOT) and Design-Build-Operate (DBO) Projects , 2018 , 1:12M , 2019/7/18 متاح

٢٧) على https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/agreements/concessions-bots-

dbos?fbclid=IwAR2nvuT68Hl4mZXLdQgNsLJbWbgibCPvONCV
xx4CJJLKIhdzWT4TbMIcR9Y

٢٨) فراح رشيد و فرحى كريمة : **تنفيذ مشاريع البينية التحتية بنظام BOT كآلية** لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البويرة ، سبتمبر ٢٠١٧ ، ع٥١، ص ٣٠١.

٢٩) علي عبد المير قبلن: أثر القانون الخاص على العقد الداري ،ج٢ ، لبنان ،٢٠١١

٣٠) شهلاء رزوقي كاظم : عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، كلية القانون . جامعة القادسية ،٢٠١٧،ص ٦

٣١) أمل عبد الرحمن الحربي : تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ،مجلة العلوم التربوية ،مج٢،ع١ ،٢٠١٧،ص٧٠

٣٢) جمهورية مصر العربية : وزارة المالية ، سياسات الإنفاق
http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D
9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8
%B3%D9%8A%D9%87/sayasat/Pages/ppay.aspx

٣٣) جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم،مركز المعلومات ، إحصاء التعليم قبل الجامعي

٣٤) http://emis.gov.eg/matwaya_egov.aspx?id=401